

## تقرير

تستعد الحكومة البريطانية لاستقبال ولي العهد، محمد بن سلمان، في السابع من آذار المقبل،

وسط مساعي محمومة تبذلها لندن للاستحواذ على أسهم شركة «أرامكو» التي يُنتظر طرح حصة

منها في الاكثاب العام في النصف الثاني من 2018. وفي انتظار موعد الزيارة، بدأت حكومة ماي حملة

# عين حكومة ماي على أسهم «أرامكو» بريطانيا تتجاهل الانتقادات: أهلاً بـ «رائد الإصلاح» في

## ابن سلمان: معالجة التطرف بـ «الصدمة»!

لم ينكر ولي العهد السعودي، في مقابلته مع «واشنطن بوست»، أن الأوامر الملكية الأخيرة المتصلة بالمجال العسكري تستهدف «تحقيق نتائج أفضل للإنفاق العسكري السعودي»، إلا أنه قال إنه «جرى التخطيط لذلك منذ عدة سنوات»، في تناقض مع حديثه عن أن الغاية من حركة الإعفاءات والتعيينات الجديدة الإتيان بأشخاص ذوي «طاقة عالية»، يستطيعون تحقيق الأهداف التي تشتمل عليها «وثيقة تطوير الدفاع». والظاهر أن الأمير الشاب وقع في هذا التناقض (الذي لا يبدو كذلك للوهلة الأولى بالنظر إلى أن الرواية الرسمية تعيد الوثيقة إلى عهد الملك عبد الله) للتهرب من ربط التعيينات الجديدة بالحرب الدائرة في اليمن. إلا أن ذلك لم يمنع إقراره المبطن بعجز تلك الحرب، إلى الآن، عن تحقيق أهدافها، من خلال حديثه عن «خطط طموحة لحشد القبائل اليمنية ضد الحوثيين وداعميهم الإيرانيين في اليمن». وفي ردّ على القائمين إن خطواته تثير سخطاً داخل العائلة الحاكمة، ولا تحظى بتأييد شعبي واسع النطاق، ادعى أنه «يحظى بدعم شعبي، ليس فقط من قبل الشباب القلق، بل أيضاً من أفراد العائلة المالكة». وإزاء التحذيرات من أن التغييرات التي يجريها تشكل خطراً على البنية الاجتماعية في المملكة، غير المهية لنقله بهذا الحجم، طلع الرجل بمصطلح «الصدمة»، التي قال إنها «كانت ضرورية لقطع الطريق على التطرف الإسلامي».

(الأخبار)

على الرغم من الحملات التي أطلقتها منظمات حقوقية تتخذ من العاصمة البريطانية مقراً لها لإلغاء الزيارة المقررة لولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى المملكة المتحدة، أصرت حكومة تيريزا ماي على استقبال من بات يُعد في أدبياتها «رائد الإصلاح» في المملكة، في مؤشر واضح إلى أن مصالح لندن تتقدم على كل ما عداها من اعتبارات، ولو كان بمستوى الجريمة المتواصلة المرتكبة في اليمن. لم تكتفِ حكومة ماي بإعلان السابع من آذار/مارس المقبل موعداً للزيارة، بل دشنت مع الإعلان ما بدا أنها حملة لتلميع صورة ابن سلمان، وخطب وده قبيل طرح أسهم شركة «أرامكو» النفطية السعودية في اكتتاب عام أولى سيكون الأكبر في التاريخ، وتطلع الحكومة البريطانية إلى أن لا يصب سوى في بورصتها. وتولى وزير الخارجية، بوريس جونسون، أمس، مهمة «التلميع» تلك عبر مقال له في صحيفة «التايمز»، أشاد فيه بما سماه «الإصلاح الحقيقي في غضون بضعة أشهر، بعد عقود من الجمود» في المملكة. ورأى أن ابن سلمان «يستحق الدعم لوضعه نهاية لمنع النساء من قيادة السيارات، وتخفيفه التمييز على أساس النوع الاجتماعي، ووضعه مستويات مستهدفة لإدخال النساء في سوق العمل»، متوجّهاً إلى رافضي الزيارة بالقول: «إذا كنت تميل لتجاهل هذه التطورات، فإنني أقول بكل احترام إنك ترتكب خطأ كبيراً». يتجاهل عميد الدبلوماسية البريطانية في حديثه هذا أعمال القمع والتهريب المتواصلة بحق المعارضين ونشطاء حقوق الإنسان، لكنه يستذكرهم بأمل «ينيم» في أن تبذل القيادة السعودية مزيداً من الجهود في المجال الحقوقي. أمل لا يستهدف جونسون من ورائه سوى تبرير

استقبال «الملك غير المنصب» بالنظر إلى أن «تسليم هذه الرسالة للسلطات السعودية، أو حل الخلافات بين الدولتين، يتطلب لقاءات شخصية بين زعيميهما». بالطريقة نفسها يعزج جونسون على التورط البريطاني في الجرائم المرتكبة في اليمن، بفعل استمرار الحكومة في تزويد السعودية بالحرب في آذار/مارس 2015، 6,4 مليارات دولار. يجز ذلك بان السعودية «من أقدم أصدقاء بريطانيا في المنطقة»، مشدداً على ضرورة التعاون الدفاعي معها بالنظر إلى أن الحكومتين «تعملان جنباً إلى جنب اليوم على التصدي لتصرفات إيران المدمرة في الشرق الأوسط، ونزع فتيل الحرب في اليمن»، في محاولة للإيهام بأن الرياض ليست الطرف المسؤول عن إشعال فتيل الحرب. غير أن جونسون لا يجد بداً من الدعوة إلى تسوية سياسية للامزمة في اليمن، وإيصال المساعدات إلى كل من يحتاج إليها هناك، في موقف مكرر لا يزال، إلى الآن، رهن الأقوال من دون الأفعال.

في الخلاصة، يريد المسؤول البريطاني إبطال جميع الحجج التي يتسلح بها معارضو الزيارة، تلافياً لأي تشويش على مساعي حكومة ماي لشدّ السعودية إلى بورصة لندن بدلاً من بورصة نيويورك، التي كانت اتهمت منافستها بأنها «تفعل الأولى لـ «أرامكو»». وهذا هو عينه ما فعلته رئيسة الوزراء البريطانية، أول من أمس، عقب إعلان المتحدث باسمها موعد الزيارة، التي قال إنها «ستدشن حقبة جديدة من العلاقات الثنائية، ترتكز على شراكة تحقق مصالح واسعة النطاق لكل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية». إذ رأت ماي، التي تتطلع إلى تعزيز مكانة لندن كمركز مالي عالمي، أن «السعودية تتغير،



ماي: لن نوافق على قوانين جمركية لبرلندا الشمالية مختلفة عن بريطانيا (أف ب)

وقد لاحظنا تطوير قطاعات مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية والسياحة، والمملكة المتحدة رائدة عالمياً في هذه القطاعات، ما يخلق فرصاً للعمل معاً».

وفي رد مبطن على انتقاد منظمي «العفو الدولية» و«ريبريف» تغاضي لندن عن «سجل السعودية الفظيع في مجال حقوق الإنسان»، ودعوتها إياها إلى «تعليق مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية»

## تحاول حكومة ماي إبطال الحجج التي يتسلح بها رافضو الزيارة

# الأردن يحامي عن إسرائيل من «داعش»: إحباط عمليات مفترضة

## تقرير

مرة جديدة تصدر السلطات الأردنية بيانات تفصيلية تتضمن لوائح اتهام بحق خلايا إرهابية كانت قد أعلنت إلقاء القبض عليها سلفاً. لا شك في أن المملكة شهدت أحداثاً ساخنة خلال العامين الماضيين، لكن خلايا «المناصرين» تحمّل تهماً تفوق قدراتها وإمكاناتها، في وقت يأفل فيه نجم «داعش»، لكن ما صعد اللائحة الأخيرة ورود رجال أعمال إسرائيليين والسفارة الأميركية في قائمة الأهداف المفترضة

## عمات - الأخبار

صدرت لائحة الاتهام التفصيلية بحق «خلية إرهابية» أعلنت المخابرات الأردنية أنها ضبطتها بداية العام الجاري بعدما كانت تنوي تنفيذ عمليات في المملكة «نصرة لتنظيم داعش» في تشرين الثاني 2017. ووفق اللائحة، التي صدرت قبل يومين، ووجهت الاتهامات إلى سبعة عشر شخصاً، تأثر المخطط (34 سنة) بالعملية «الفردية» التي نفذها محمد المشاركة في مكتب مخابرات البقعة في حزيران 2016 وأدت إلى مقتل خمسة، فيما كان الاتهام الأبرز نيتهم استهداف أعمال رجال إسرائيليين والسفارة الأميركية داخل المملكة. تلك الخلية بدأ تشكيلها، وفق اللائحة، في 2016، حينما أبلغ المخطط (المتهم

1) أحد المشاركين (المتهم 13) أن يخبر شخصاً آخر (المتهم 17) بنيتهم تنفيذ عمل عسكري في المملكة، فيما كان الأخير قد بارك عملية ستستهدف قناة «رؤيا» والعاملين فيها بقنابل المولوتوف اليدوية الصنع، ثم عادوا وأخبروه بأنهم سينفذون عمليات «سطو» على بنوك في منطقة الرصيفة (شمال شرق العاصمة عمان، وهي إحدى مدن محافظة الزرقاء) للحصول على الأموال اللازمة للعمليات وشراء السلاح، كما كان المتهم 1 و13 يتوجهان إلى «17»، كل على حدة لتلقي دورات أمنية. وفي وقت لاحق، تواصل المتهم 1 مع «16» لإشراكه في العمليات، وعلى ما يبدو أن الأخير أراد من يفتي له بجواز ذلك، فتوجه إلى «17» الذي بارك لهما ما ينويان فعله، وقسم المتهم

## أعلنت السلطات أن الخلية كانت تنوي أيضاً استهداف السفارة الأميركية

1 المشاركين على ثلاث مجموعات حرص على فصل بعضها عن بعض، وكذلك وجهت إليها اتهامات مختلفة. ومن الأهداف الأخرى التي كان منوياً استهدافها: مركز المبادرات الفرنسي، وانفاق شركة الفوسفات بجانب مبنى

مخابرات الرصيفة، كما كان مخططاً لسرقة أسلحة من مركز أمن ياجوز (غرب الرصيفة)، وسرقة سلاح أحد أفراد الدفاع المدني في الرصيفة. أما الأموال، فخططت إحدى المجموعات للحصول عليها من سرقة أحد فروع المولات التجارية في الرصيفة، ومن سيارات شركة «بيسي» (جنوب غرب الرصيفة)، ومن سيارات توزيع السجائر.

أما المجموعة الأخطر، فهي الثالثة التي تشكلت من خمسة أشخاص، من بينهم المتهم 1، وكانت مهمتها التخطيط للعمليات الكبرى والانتحارية، ووجهت إلى جميع أعضائها تهمة المؤامرة بقصد تنفيذ أعمال إرهابية، والترويج لأفكار جماعة إرهابية (داعش)، عدا المتهم 14 الذي وجهت إليه منفرداً تهمة